

الرسوم بالدرهم		نوع الطلوع والاجراءات	أرقام الفصول
		التصديق على الامضاء الخاص :	40
80	40	أ) عقد التوكيل	
80	40	ب) كل وثيقة أخرى أو ترجمتها	
80	40	ج) التوكيل على الزواج	
240	120	د) التوكيل على الطلاق الخلمي أو الطلاق العادي	
		التصديق على الامضاء في العقود ذات الطابع التجاري :	41
200	200	أ) موازنة الشركات الأجنبية المتوفرة على فروع أو ويلات في المغرب	
		ب) تصديقات أخرى غير معينة :	
240	120	- عن النص الأصلي مع نسختين	
80	40	- عن كل نسخة إضافية	
		الاشهاد بصحة التاريخ :	42
0.50/1000	0.50/1000	أ) على الوثائق التجارية أو المتعلقة بالأموال : على مبلغ الأموال المذكورة	
40	40	ب) في الحالات الأخرى	
		باء - في مستوى المصلحة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
40	20	التصديق على الامضاء	42 مكرر
		الباب الثامن	
		(الباقي لا تغيير فيه)	

المادة الثانية

تحدد أسعار الخدمات المشار إليها أعلاه بقرار مشترك لوزير المالية والاستثمارات الخارجية ووزير الأشغال العمومية.
ويقوم محاسبو الخزينة بقبض الأجور المشار إليها في المادة الأولى أعلاه.

المادة الثالثة

يستند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية الى وزير المالية والاستثمارات الخارجية ووزير الأشغال العمومية كل واحد منهما فيما يخصه.
وحرر بالرباط في 13 من صفر 1417 (30 يونيو 1996).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالمطف :

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

الامضاء : محمد القباج.

وزير الأشغال العمومية ،

الامضاء : عبد العزيز مزيان بلقريبه.

مرسوم رقم 2.96.291 صادر في 13 من صفر 1417 (30 يونيو 1996)
بتحديد مبلغ الإتاوة المفروضة على احتلال الأملاك العامة
الموضوعة رهن تصرف المكتب الوطني للمطارات.

الوزير الأول ،

بناء على المادة 20 من القانون المالي رقم 8.96 لسنة المالية
1996 - 1997 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ
12 من صفر 1417 (29 يونيو 1996) ؛

وعلى الفصل 3 من القانون رقم 79 - 25 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
رقم 1.80.350 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) ، كما وقع

مرسوم رقم 2.96.290 صادر في 13 من صفر 1417 (30 يونيو 1996)
بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة الأشغال العمومية
فيما يرجع لبحث الطلبات المتعلقة بمنح أو تجديد أو تغيير أو تحويل
التراخيص بالاحتلال المؤقت للأملاك العامة.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.72.260 بتاريخ 9 شعبان 1392
(18 سبتمبر 1972) المعتبر بمثابة القانون التنظيمي للمالية ولاسيما
الفصل 17 منه ؛

وعلى الظهير الشريف الصادر في فاتح يوليو 1914 في شأن الأملاك
العامة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.94.724 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1415
(21 نوفمبر 1994) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الأشغال العمومية ؛
وباقتراح من وزير الأشغال العمومية ووزير المالية والاستثمارات
الخارجية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 15 من ذي
الحجة 1416 (4 ماي 1996) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تحدث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة الأشغال العمومية فيما
يرجع لبحث الطلبات المتعلقة بمنح أو تجديد أو تغيير أو تحويل التراخيص
بالاحتلال المؤقت للأملاك العامة.